

في نقد الثورة

بدر الإبراهيم*

الحكومات التي يدافع عنها كانت تدير عملية تنمية باهرة أو تحرص على تماسك النسيج الوطني.

بعض هؤلاء الكتاب حاول التراجع لاحقاً وركب موجة الثورات، لكنه كان مضحكاً، وآخرون حاولوا مع تزايد عدد الثورات انتقاء بعضها وتأييده ما دام هو يتماشى مع المزاج الحكومي في بلده. لكن المحصلة النهائية هي التباعد الكبير بين هؤلاء والجمهور المؤيد للثورات الذي لفظهم وأصر على وضعهم في قوائم العار للتذكير بمواقفهم.

النوع الثاني من النقد كان انتقائياً، ومنطلقه الحسابات الأيديولوجية والمذهبية الضيقة. وأصحابه تمكنوا من استثمار حالة الانقسام المذهبي حول الثورتين السورية والبحرينية، ليصوبوا سهام نقدهم راكبين موجة الجمهور المستنفر. وهؤلاء يقدمون أحياناً نقاطاً جديرة بالنقاش، لكنهم يريدون بها باطل التسعير المذهبي وتشويه هذه الثورات وأهلها. لذلك كان من الطبيعي أن يتعاطى معظم أنصار الثورات مع حديثهم بسلبية، فالمذهبية في تأييد ثورة ورفض أخرى لا تتفق في الأساس مع الانتصار للثورة من المنطلق الإنساني والقيمي.

أما النوع الثالث والذي لم يظهر بنحو جيد وقوي حتى الآن، رغم ظهور بوادره، فهو نقد المستقلين وأنصار الثورات أنفسهم لبعض المظاهر والسلوكيات والحالات الثورية في البلدان العربية. وهذا النوع من النقد هو حاجة ملحة لهذه الثورات. فهناك مظاهر لا يمكن معها إلا تفعيل الحس النقدي، وهناك قضايا هي إشكالية بطبيعتها وأخرى مضرة بأي ثورة لا بد من نقدنا والإشارة إليها.

طلبات التدخل الخارجي في بلدان معينة، وظهور شعارات مذهبية أو دعوات صريحة إلى العنف، واستخدام لغة الشتائم من معارضين بحق معارضين آخرين، والمزايدة عليهم ورشقهم بما تيسر، وكذب بعض المعارضين ومبالغاتهم بشأن أحداث معينة، والخطابات الخارجة عن الإجماع الوطني التي تحاول احتكار الثورة لأيديولوجيا معينة كلها قضايا بحاجة إلى صوت نقدي عال ونقاش مستفيض حولها، لكوننا جميعاً في إطار مرحلة تأسيسية بحاجة إلى قواعد صلبة يبنى عليها مستقبل منطقتنا.

ما يحدث هنا بالتحديد أن لغة إقصائية تسود بسبب الانفعال فتحجب كل رؤية نقدية وتبدأ بالمزايدات التي تصل أحياناً لاستخدام لغة تخوينية معاكسة للغة الأنظمة في التفاصيل وشبهية بها في المبدأ. ولا يمكن تفهم الأمر عندما يصدر من نشطاء وسياسيين ومتقنين يتطلعون لبناء دول ديموقراطية ويريدون إنهاء الاستبداد برموزه وقيمه.

هذا الانفعال قد يكون مفهوماً بعض الشيء (وغير مبرر) في ظل تصاعد الأحداث وضغط القمع، لكنه في حال تكريسه سيؤسس لمكارتية جديدة تخلف سابقاتها ولا تختلف عنها. وفي التاريخ شواهد كثيرة مؤسفة على استخدام «الشرعية الثورية» من قادة ثورات شعبية وانقلابات عسكرية في تصفية الخصوم وقمع الرؤيات والأفكار المختلفة مع الثوار ومن معهم، مما حول هذه الحركات التغييرية إلى استمرار للحالات التي تم الانقلاب عليها مع تغيير المسميات.

يجدر بأنصار الثورات أن يعوا أن الثقافة الديموقراطية والقدرة على تحمل الرأي الآخر والقبول بمناقشته هو المطلب الرئيس في هذه المرحلة لينجح التأسيس لديموقراطيات حقيقية وراسخة. فلا يمكن تحيّل ديموقراطيين تقوم إذا لم توجد طليعة من الديموقراطيين الحقيقيين ترفض كل أشكال القمع وتؤمن بالتعددية، إيماناً لا تشوبه شائبة.

لا يفهم من ذلك الإحجام عن مجابهة رؤيات نقدية متطرفة أو معتدلة بالحجة والمنطق، لكن هذا الأمر الضروري والهام لا ينبغي أن يخرج عن مساره ليتحول إلى حفلة شتائم وتخوين، خاصة إذا كانت هذه الحفلة لا تدير بالألوان والفروقات بين أنواع النقد ومنطلقاته وخلفيات الناقد وتوجهاتهم المختلفة.

إن العقل النقدي هو أساس كل عمل تغييرية، وقد وفر النقد للحالة الاستبدادية القائمة - على علته ونقصه - أرضية هامة للوعي بأهمية التغيير. لذلك تحتاج الثورات، وخاصة في هذه المرحلة، لنقاشات مستفيضة تطرح فيها مختلف الآراء حول المستقبل الذي يجب أن تصنعه. النقد هنا يبدو حاجة ملحة لا ترفاً فكرياً، وهو في هذه اللحظة أهم ألف مرة من ألف قصيدة مديح للثوار.

* كاتب سعودي

الحماسة المفرطة في تأييد الثورات باتت بحاجة إلى وقفة نقدية. تلك الحماسة عند أنصار الثورات على امتداد العالم العربي باذرة إيجابية جداً، وهي تدل على تطوع كبير للتغيير في كل دولة عربية، لكن - وحرصاً على أن تؤتي هذه الحماسة مفعولها عبر الدفع باتجاه تغييرات حقيقية في البلدان العربية، وخاصة تلك التي لم تعرف الثورات - يبدو الحديث النقدي تجاهها مهماً في إطار النقاش المفتوح منذ بداية الربيع العربي حول الثورة وجدواها وأهدافها والمرجو منها.

لا بد من القول إن عقلنة الفعل الثوري والمزاج الثوري عملية غير ممكنة، ببساطة لأن طبيعة الثورة بما هي غضب متفجر يهدم البنى القائمة، لا تتوافق في كثير من الأحيان مع التفكير بعقل بارد، خاصة عندما تكون الثورة في مواجهة قمع وحشي ممنهج، لا براعي خطأ أحمر في سبيل إجهادها. لكن ذلك لا يعني الانسياق وراء الانفجالات بما يلغي الهدفي المنشود من الثورة وجانبها الآخر الأهم: التأسيس لحالة جديدة تقوم على التناقض مع الحالة الاستبدادية القائمة، وتخلق وطناً يحتضن الجميع ويمنحهم فرصة التعبير عن ذاتهم.

من هنا يصبح الحديث عن الحالة النقدية للثورات، وما أفرزته، ضرورياً، تحديداً لأن ذلك الحديث يجب أن يكون أحد أهم منجزات الثورات عبر فتحها الأبواب أمام الناس لتتحدث بما تعتقده، دون خوف. لكن الحالة

لم تكتمل صورة الثورات بعد حتى يمكن نقدها بنحو جاد وكامل

النقدية لمسار الثورات لم تتبلور بعد بشكل ناضج. يعود هذا في جزء منه إلى انقلاب تلك الثورات على كل اللغة القديمة وأدواتها، مما يجعل استخدامها نقدياً غير ذي جدوى. كذلك لم تكتمل صورة تلك الثورات بعد، حتى يمكن نقدها بنحو جاد وكامل. غير أن الحالة النقدية غير المكتملة تظل ضرورية، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق باستحقاقات اللحظة والأمل المعقودة على مستقبل تسوده الحرية يحمل إضاء هذه الثورات.

يلاحظ أن ثلاثة أنواع من النقد ظهرت مع ظهور الثورات. النوع الأول - إن صححت تسميته نقداً - انطلق في الأساس من أوقاف السلطة على امتداد العالم العربي، في رد فعل سريع على الحراك الشعبي المفاجئ. وتفنن هؤلاء في كيل الشتائم والتهائم للثوار، وربطهم باجندات خارجية معبرين عن إفلاس فكري. لكن الأكثر مدعاة للشفقة هو من حاول «فلسفة» التضاد مع الثورات، عبر تصويرها كفوضى شاملة تهدد السلم الاجتماعي والاقتصادي، وكأن



يمنية تصلي في ساحة التغيير في صنعاء (رويتز)

التعاون الأمني المكثف مع الاحتلال الإسرائيلي وراعيها الأميركي. وفيما أخفقت الجهود الإسرائيلية، في أواخر السبعينيات، في إنشاء هيئة سياسية من المتعاونين الفلسطينيين من خلال «روابط القرى» سيئة الذكر، فإن السلطة الفلسطينية اليوم ليست «روابط المدن» كما سماها العديد من الفلسطينيين، بل هي بمثابة «الرابطة الوطنية» للمتعاونين الفلسطينيين مع الاحتلال الإسرائيلي، في حضر وريف وبوادي فلسطين بأجمعها. إن محاولة السلطة الفلسطينية في الآونة الأخيرة انتزاع الاعتراف بها كدولة من قبل الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ليست سوى محاولة للخروج من حالة الركود الحالي في «عملية السلام» المتوقفة والمفاوضات العقيمة مع الإسرائيليين قبل أن يثور الفلسطينيون عليها، لا سيما مع تناقص المزايا التي تمنحها عملية أوسلو للمستفيدين منها.

كان أمام السلطة الفلسطينية في مواجهة انهيار ما يسمى «عملية السلام» طريقان: إما أن تقوم بحل نفسها وتتوقف عن لعب دور وكيل الاحتلال، أو أن تواصل التعاون مع الاحتلال من خلال ترسيخ نفسها أكثر، عبر انتزاع اعترافات دولية ستساعد على الحفاظ على السلطة ومزاياها. وقد اختارت السلطة الفلسطينية الخيار الثاني تحت ذريعة «دعم الاستقلال الوطني الفلسطيني». ولا نعرف إلى الآن مدى نجاح أو فشل تلك المحاولة، لكن ما نعرفه هو أن نجاحها أو فشلها سيكون كارثياً بالمقدار نفسه على الشعب الفلسطيني الذي لن يحقق استقلاله، ويهزم الاستعمار الإسرائيلي، طالما بقيت السلطة الفلسطينية تقوده.

كما سبق وعرضت في مقالات سابقة، فإن الخلاف بين السلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، هو حول شروط ومساحة الأراضي المنأثرة التي ستحول إلى بانتوستانات وتُعطى السلطة الفلسطينية، وكذلك حول طبيعة وكمية الأسلحة وحجم الشرطة التي سيكون بمقدور السلطة استخدامها لقمع الشعب الفلسطيني، مع ضمان أن هذه الأسلحة لن تقع بأيدي من سيتستخدمونها ضد إسرائيل. فإن أظهرت إسرائيل بعض المرونة في هذا الشأن، عندئذ سيتم الاعتراف بالبانتوستانات في أسرع وقت على أنها «دولة فلسطينية ذات سيادة»، دون أن يضطر أي مستوطن يهودي غير شرعي التخلي عن أي شبر من الأراضي المسروقة من الفلسطينيين والعودة إلى بروكلين، بلد المنشأ للكثير من المستوطنين اليهود المستعمرين. والسيناريو الذي تحاول السلطة الفلسطينية إقناع إسرائيل والولايات المتحدة به، هو أنه إن لم يبقوا بمساندتها في القريب العاجل، فإن فلسطيني الضفة الغربية سيثورون عليها، مما سيغود بنتائج وخيمة على إسرائيل والولايات المتحدة. أما الولايات المتحدة وإسرائيل بدورهما، فلا تزالان غير مقتنعتان بحجج وتحذيرات السلطة.

ويستمر النضال

أما في السياق العربي الأكبر، فإن رعاية الولايات المتحدة وأوروبا للثورات المضادة الجارية في مختلف أنحاء العالم العربي اليوم هي استمرار للتقاليد الامبريالية العريقة، كما أن استمرار المقاومة العربية للإمبريالية والاستبداد المحلي هو أيضاً استمرار لتقاليد المقاومة العربية العريقة. فلا تزال الانتفاضات التي بدأت من تونس في كانون أول/ديسمبر 2010 مستمرة على قدم وساق على الرغم من نكسات كبرى حلت بها جميعاً. وهذا لا يعني أن الأمور لم تتغير أو أنها لم تتغير بشكل كبير، بل يعني أن هذه التغييرات يمكن إبطائها وإعادة الكثير منها إلى ما كانت عليه من قبل، وهو بالفعل ما تقوم به الثورات المضادة التي تعمل جاهدة على ذلك، فعلى الذين يناضلون من أجل التغيير الديموقراطي والعدالة الاجتماعية أن يكونوا متيقظين في تلك الأوقات من الاضطرابات والحشد الامبريالي الهائل، إذ إن اليقظة ضرورية وأساسية لنجاح مساعيهم. قد يكون المنتفضون قد خسروا بعض المعارك المهمة في العام الماضي، ولكن حرب الشعوب العربية ضد الإمبريالية، وفي سبيل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية لا تزال مستمرة في جميع أنحاء العالم العربي.

* أستاذ السياسة والفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك



التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية صوب الشعب الفلسطيني وحده.

يتبع تحالف الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية وإسرائيل في المنطقة اليوم الاستراتيجيات نفسها التي اتبعها في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، مواصلاً أيضاً استخدام الإستراتيجية التي اتبعها مع منظمة التحرير الفلسطينية، في أوائل التسعينيات. يقوم هذا التحالف من جديد اليوم بسحق ما يمكن سحقه من الانتفاضات، واحتواء تلك التي لا يمكن هزيمتها. وقد قطعت الجهود المذولة لاحتواء الانتفاضة التونسية والمصرية أشواطاً كبيرة في الأشهر القليلة الماضية، على الرغم من أنها لم تنجح في إسكات أو تسريح الشعبين المعبان، وعلى الجانب الآخر، كانت الانتفاضة في البحرين أول انتفاضة يسحقها التحالف، فيما يواصل دون هوادة جهوده الحثيثة في سبيل سحق انتفاضة الشعب اليمني. أما أختطاف الانتفاضات والسيطرة عليها كلياً، فكان من نصيب الانتفاضتين في ليبيا وسوريا. فبينما يواصل السوريون، شأنهم شأن الليبيين من قبلهم، انتفاضتهم الباسلة ضد نظام قمعي وحشي مطالبين بالديموقراطية والعدالة الاجتماعية، فإن نضالهم قد بات محسوماً بغير ما تشتهي سفنهم، وحُكم عليه بالفشل، وهو ما لا يمكن تداركه إلا إذا تمكنوا من إخراج محور الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية وقطر الذي نصب نفسه قائداً لثوراتهم، وهو أمر بات بعيد المنال.

الفلسطينيون

ويحملنا هذا إلى الساحة الفلسطينية. فقد كانت الانتفاضة الفلسطينية في 1987 أول انتفاضة شعبية مدنية وغير مسلحة منذ عقود. وقد قررت الولايات المتحدة احتواء الانتفاضة عقب سقوط الاتحاد السوفياتي والغزو الأميركي الأول للخليج، من خلال منح مزايا سياسية ومالية لطبقة البيروقراطيين المنتفذة داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي تتمسك بالمقابل قديماً في التخلي عن النضال الفلسطيني. وبناءً على هذه الترتيبات الجديدة، قام عرفات بتقويض الانتفاضة الفلسطينية في أوسلو في 1993، وبينما كان شعبه لا يزال يعيش مشرداً أو يزرع تحت الاحتلال كان هو يشارك في السهرات الاحتفالية وحفلات العشاء مع قادة إسرائيل والولايات المتحدة.

وبينما كان الفلسطينيون يقضون مضاجع الأنظمة العربية بعد 1968، خشية أن يلهموها ويساعدوا إخوانهم العرب في الثورة على طغاتهم، فقد باتت السلطة الفلسطينية، اليوم، هي من يشعر بالقلق من أن تلهم الانتفاضات العربية فلسطيني الضفة الغربية بالثورة على السلطة الفلسطينية، التي تواصل